الربعوني لـ«الوطن»: ٢٦٣,٦ مليوناً التعويضات المسددة عن ٣٧٧ حادثاً

إلغاء العقود مع مقدمي خدمة التأمين الصحي من أطباء وصيادلة ومشافٍ

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير فرع حمص للمؤسسة العامة السورية للتأمين هشام الربعوني لـ«الوطن» أن إجمالي البدلات التي حصلها فرع المؤسسة بحمص بلغت نحو ٧٦٩ مليون ليرة سورية خلال عام ٢٠١٩، وذلك عن جميع أنواع العقود من دون بدلات التأمين الصحي وبدلات عقود التأمين الإلزامي الصادرة عن طريق الاتحاد السوري لشركات التأمين بالمحافظة، منوهاً بتحقيق زيادة بنسبة ١٠ بالمئة عن عام ٢٠١٨.

وأشار إلى أن عدد العقود التأمينية بمختلف أنواعها التي أبرمها الفرع العام الماضي وصل إلى ١٠٧٨١ عقداً بنسبة زيادة تجاوزت ١٠ بالمئة عن عام ٢٠١٨.

وبيّن أن قيمة التعويضات التي سددها الفرع للحوادث ودياً وقضائياً تجاوزت ٢٦٣,٦ مليون ليرة سورية عن ٣٧٧ حادثاً منها ٢٥٠ قضائياً و١٢٧ تسوية، مبيناً أن التعويضات المسددة قضائياً وصلت إلى أكثر من ١٨٦ مليون ليرة وذلك بموجب أحكام قضائية عدد كبير منها تعود لحوادث واقعة في سنوات سابقة ولعقود التأمين الإلزامي الصادرة عن الاتحاد السوري لشركات التأمين.

ولفت الربعوني إلى ضبط عدة حالات سوء استخدام مؤخراً، مؤكداً أنه يتم العمل على معالجتها في الإدارة المركزية، مبيناً أن مراقبة هذه الحالات تتم حصراً في الإدارة المركزية عن طريق لجنة مختصة تعمل على مراقبة سوء الاستخدام من المشتركين ومقدمي الخدمة من أطباء وصيادلة ومخابر ومشاف، كاشفاً أنه يتم إلغاء العقد مع مقدمي الخدمة الذين يثبت عليهم سوء الاستخدام كما يتم استرداد المبالغ المالية التي ثبت فيها سوء الاستخدام، وأما المشتركون في القطاع الخاص فيتم إلغاء عقده في حال ثبت عليه سوء الاستخدام.

وأكد أن للمتضرر كامل الحق بمراجعة المؤسسة والحصول على حقه بالتعويض بشكل مباشرة من دون الحاجة للجوء إلى القضاء أو توكيل المحامين نظراً للتسهيلات التي تقدمها المؤسسة من تبسيط للإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالتعويضات، منوهاً إلى أنه تم رفع القيم التأمينية لجميع السيارات المؤمنة بشرط جميع الأخطار لتصبح أقرب إلى قيمتها السوقية.

البدء بفتح شوارع المعرة

معاون وزير الإدارة المحلية لـ«الوطن»: الآليات بدأت بالعمل في المعرة وريفها لإزالة الإنقاض وفتح الشوارع الرئيسية

| محمد منار حميجو

كشف معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة معتز قطان عن البدء بالعمل على الإزالة الأنقاض وفتح الشوارع الرئيسية في معرة النعمان وريفها بريف إدلب بعدما استعاد الجيش العربي السوري السيطرة عليها، لافتاً إلى أن هناك آليات موجودة في مقر المحافظة وتم إرسال آليات أخرى، وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح قطان أنه تم تخصيص إدلب منذ استعادة الدولة السيطرة على خان شيخون بنحو ١,٥ مليار ليرة كمبلغ أولي للإقلاع في العمل، موضحاً أنه يتم بعدها صرف المبالغ وفق آليات عمل التنفيذ باعتبار أن لجنة إعادة الإعمار تصرف المبالغ وفق التنفيذ.

ولفت قطان إلى أنه لم يتم حالياً تقييم الأضرار لمدينة المعرة بانتظار السماح لدخول الفرق الفنية إليها لإجراء المسح ودراسة الأضرار، مشيراً إلى أنه سوف يجري تقييم الحالة الراهنة للمدينة من كل وزارة حتى تضع خطتها بناء على دراستها لإعادة تأهيل البنى الخاصة بها كما حدث في باقي المناطق التي تحررت.

وأضاف قطان: كل مديرية تجري مسحاً للأضرار ومن ثم الوزارة المعنية ترتب أولوياتها ومن بعدها ترسلها إلى لجنة إعادة الإعمار التي ترصد بدورها المبالغ حسب الأولويات، مؤكداً أن وزارة الإدارة المحلية تنتظر ما تطلبه الوزارات الأخرى حتى يتم صرف المبالغ لها.

وكشف قطان أن لجنة إعادة الإعمار صرفت نحو ٢٠٠ مليار ليرة على مختلف القطاعات من مدارس ومديريات صحة وإزالة أنقاض وغيرها منذ تأسيسها وحتى الآن، مؤكداً أنه في موازنة العام الحالي تم تخصيص ٥٠ مليار ليرة للجنة، مضيفاً: يتم حالياً صرف مبالغ لأعمال منفذة سابقاً باعتبار أن اللجنة تصرف على التنفيذ.

وبين قطان أن اللجنة تمول ما هو ضروري لإعادة المقومات إلى المنطقة وليس إعادة الوضع إلى ما كان عليه لأن هذا يحتاج إلى إمكانيات أكبر بكثير، وبالتالي فإن اللجنة تصرف المبالغ لإجراءات إسعافية وإجراء صيانات للمرافق الأساسية.

وفيما يخص موضوع المجالس المحلية أكد قطان أن الوزارة مستمرة في تأهيل المجالس للتشبيك مع المجتمع المحلي والاستفادة من طاقاته وكل إمكانياته، مشيراً إلى أن الدورات لم تنقطع طوال العام الماضي.

وأشار قطان إلى أن الوزارة تسعى إلى تمكين المجالس المحلية بما يتوافق مع قانون الإدارة المحلية باعتبار أن القانون واضح، مؤكداً أن الهدف زيادة الرابط ما بين المجالس والمجتمع المحلي ليكون خيار المجتمع المحلي وتطلعاته ومتطلباته، مضيفاً: عندما نصل إلى هذه المرحلة يمكننا القول إننا استطعنا تحقيق شيء على صعيد الإدارة المحلية.

وفيما يتعلق في موضوع الرقابة أوضح قطان أن الذي يراقب عمل رئيس المجلس المحلي هو المجلس ذاته باعتبار أنه منتخب، مبيناً أن رئيس البلدية بحسب القانون لا يتم تعيينه من المحافظ ولا الوزير بل ينتخبه المجلس المنتخب من المواطنين وبالتالي أول من يحاسب رئيس البلدية هو المجلس الذي انتخبه.

وأكد قطان أنه لا يوجد مستجدات حول موضوع صرف التعويضات الخاصة للمتضررين وأن الوضع ما هو عليه بأن هناك أولويات يتم التعامل معها.

> لجنة إعادة الإعمار صرفت نحو ٢٠٠ مليار ليرة منذ تأسيسها وحتى الآن

في اللاذقية.. كشف جرائم غامضة منذ عام ٢٠١٢

العقيد اليوسف لـ«الوطن»: القبض على أخطر ١٠ عصابات امتهنت الخطف والسرقة

شاب يتعرض لعمليتي خطف خلال عامين وآخر تم اختطافه بالمشاركة مع زميله بالعمل

| اللاذقية– عبير سمير محمود

كشف رئيس فرع الأمن الجنائي في محافظة اللاذقية العقيد عدنان اليوسف لـ«الوطن»، عن القبض على أخطر ١٠ عصابات امتهنت جرائم الخطف والسلب والسرقة منذ بداية الأزمة، مبيناً أن العصابات العشر اعترفت بارتكاب نحو ٢٠٠ حادثة خطف وسلب وسرقة في المحافظة.

وقال اليوسف: إنه وفي بداية الحرب الظالمة على بلدنا ازدادت نسبة الجريمة بنسبة كبيرة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، مع استغلال ضعاف النفوس وانتحال صفات أمنية لارتكاب جرائم خطف وسرقة، مضيفاً إنه ونتيجة لتوجيهات وزارة الداخلية وقائد شرطة اللاذقية والجهود المكثفة من عناصر وضباط الأمن الجنائي تم الكشف عن العديد من الجرائم غير المكتشفة في السنوات التسع السابقة.

وبيّن رئيس فرع الأمن الجنائي أنه وخلال المتابعة تم إلقاء القبض على ١٠ عصابات خطيرة تمتهن جرائم الخطف والسلب والسرقة ما عزز الحالة الأمنية في الشارع وأدى بالتالي إلى تراجع نسبة الجريمة بشكل ملحوظ خاصة ما يتعلق بجرائم الخطف والسلب والسرقة على الطرقات العامة.

وخلال النصف الثاني من العام الماضي، تم إلقاء القبض على ١٨٢٥ مطلوباً بحسب ما ذكر اليوسف، منهم ١٩٠ مطلوباً في شهر حزيران الماضي، و٣١٠ مطلوبين في تموز الفائت، و٢٥٥ مطلوباً في آب، و٢٧٣ مطلوباً في أيلول و٢٦٦ في تشرين الأول و٣٠٨ في تشرين الثاني و٢٦٣ مطلوباً في كانون الأول من العام ٢٠١٩.

وأكد اليوسف أن القبض على مئات المطلوبين الخطرين ساهم في الكشف عن الجرائم الغامضة خلال السنوات الماضية، ومنها عمليتا خطف ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ إحداها لشاب من مدينة جبلة تعرض للخطف من مسلحين مجهولي الهوية انتحلوا صفة أمنية وتعرضوا للشاب «ج، م» على طريق جبلة ليخطفوه ويسرقوا سيارته ويعملوا على ابتزاز والده لدفع فدية مالية بملايين الليرات.

الشاب بيّن لـ«الوطن»، أنه تعرض خلال العامين المذكورين لعمليتي خطف إحداها عن طريق دورية أمنية مزورة على طريق جبلة بهدف سرقة معدات مغسلته الحديثة في حي النقعة وذلك في نهاية عام ٢٠١٢، والأخرى عبر ما يسمى حاجز طيار لمسلحين مجهولي الهوية اتهموه بأنه تاجر للسلاح وذلك في عام ٢٠١٣ طمعاً بفدية مالية كبيرة عبر ابتزاز والده الذي يعمل في صياغة الذهب في مدينة جبلة.

وفي جريمة أخرى يتحدث «أ، م» لـ«الوطن»، عن تعرضه للخطف عام ٢٠١٣ من عصابة مكونة من خمسة أشخاص انتحلوا الصفة الأمنية واقتادوه عبر سيارة بيجو ستشن إلى بيت زراعي لمدة ٢٠ يوماً، مضيفاً: إن العصابة تفاوضت مع ذويه لدفع ٨٠ ألف دولار للإفراج عنه، منوهاً أنه وخلال التحقيقات التي جرت مؤخراً تبين أن مخطط عملية الخطف زميله في العمل الذي بقي طوال هذه السنوات يتردد إلى مكتبه وكأنه لم يفعل شيئاً حتى إلقاء القبض عليه قبل أيام.

وحول جرائم المعلوماتية، بيّن العقيد اليوسف ورود نحو ٣٠ شكوى على الأقل بشكل يومي، منها ما يتعلق بسرقة أجهزة هواتف محمولة، وأخرى تتعلق بسب وشتم على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنها التشهير والابتزاز على تطبيقات الكترونية عدة.

ولفت إلى أنه تم كشف ملابسات عدة جرائم الكترونية خلال الفترة الماضية، ومنها ادعاء سيدة على حساب وهمي لسيدة أخرى تتهمها بابتزازها والتشهير بسمعتها، ليتبين بأن صاحبة الحساب الوهمي هي ابنة زوج المدعية التي قامت بفعلتها بسبب خلافات معها وعدم تقبلها لزواج والدها منها.

مهندسة من اللاذقية ادعت على أحد الحسابات الوهمية الذي يقوم بالتشهير بسمعتها والإساءة لها، ومن خلال المتابعة الأمنية لقسم الجرائم الإلكترونية تبين أن صاحبة الحساب ابنة شقيق المدعية التي اعترفت بفعلتها مرجعة السبب إلى وجود خلافات عائلية مع عمتها.

وبسبب الغيرة الزوجية، تم الكشف عن جريمة إلكترونية بطلتها سيدة عملت على تشهير سمعة زوجها والتواصل مع أصدقائه على مواقع التواصل لنشر الخلافات بينهم، وذلك بدافع الغيرة حسبما اعترفت بعد إلقاء القبض عليها.

وفيما يخص عمليات ابتزاز المواطنين لتحويل رصيد إلى الأرقام الخلوية، كشف فرع الأمن الجنائي عن ضبط عدة جرائم خاصة بعمليات تحويل الرصيد ومنها ما يتراوح بين ٥٠٠٠ حتى ٤٠٠ ألف ليرة سوريّة، إذ يقوم المجرم بالاتصال بأحد الأرقام وتهديده للتوجه إلى أحد الفروع الأمنية بعد ابتزازه بتحويل رصيد بقيم عالية وصلت إحداها إلى ٣٦٠ ألف ليرة سوريّة، مشيراً في السياق إلى استرداد نحو ٤٠ جهاز هاتف محمول مسروق خلال الفترة الماضية.

> فتاة تبتز زوجة أبيها وأخرى تشهر بسمعتها

تأمين تجهيزات «القثطرة وجراحة القلب» لعدة مشافٍ لتخفيف عناء السفر والضغط على المشافي

خليفاوي لـ«الوطن»: الخدمات الجراحية والاستقصائية مجاناً في مشافي الدولة لحاملي بطاقة الشرف

| فادي بك الشريف

كشف مصدر رسمي لـ«الوطن» عن تأمين تجهيزات القثطرة القلبية لمشافي الصحة والتعليم العالي كافة وذلك في عدة محافظات مما يتيح تخديم أكبر عدد ممكن من المواطنين وتخفيف الأعباء عن الكثير منهم ممن يضطر إلى تكبد عناء السفر إلى محافظات أخرى للمعاجلة وبالتالي تحمله تكاليف إضافية.

هذا وأصدرت رئاسة الحكومة عدة قرارات، تضمنت الموافقة على عقود تأمين الأجهزة القلبية ومستلزماتها لعدد من المشافي، حيث وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على توصية اللجنة الاقتصادية حول توريد وزارة الصحة لجهاز قسطرة قلبية أحادي المستوى ذي كاشف رقمي مع ملحقاته وأجور الضمان (صيانة وإصلاح وقطع تبديلية لمدة ثلاث سنوات) وذلك بغية تأمين التجهيزات الطبية للمشافي العامة بما يمكنها من تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.

وأوصت اللجنة الاقتصادية بالموافقة على عقد لوزارة الصحة لصيانة وإصلاح وتأمين البرامج والقطع التبديلية الناقصة وتبديل القطع التالفة لجهاز القثطرة القلبية في الهيئة العامة لمستشفى حماة الوطني، مع كفالة لا تقل عن سنة بقيمة إجماليةمقدارها١٨٤ مليون ليرة، وذلك بغية تأمين التجهيزات الطبية للمشافي العامة وتكون داعما أساسيا لها

كما وافق رئيس مجلس الوزراء على التوصية المقدمة من اللجنة الاقتصادية حول عقد مقدم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوريد مستلزمات القثطرة القلبية وجراحة القلب لزوم مستشفى تشرين الجامعي باللاذقية، بقيمة إجماليةمقدارها١٥٦ مليون ليرة، بما ينعكس على تأمين التجهيزات الطبية للمشافي العامة ويمكنها من تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.

وحول هذا الموضوع بين معاون وزير الصحة أحمد خليفاوي لـ«الوطن» عدم وجود عمليات جراحة قلبية في المنطقة الوسطى، كاشفاً عن توجه بأن يكون في كل منطقة مركز لإقامة العمليات سواء على صعيد القثطرة وجراحة القلب، وبالتالي هناك عقد للوزارة لصيانة وإصلاح وتأمين البرامج والقطع التبديلية الناقصة وتبديل القطع التالفة لجهاز القثطرة القلبية في مشفى حماة.

وأوضح خليفاوي أن الجهاز سيخدم المنطقة الوسطى حمص وحماة من العمليات الجراحية القلبية والقثطرة، وهذا يعتبر مهماً جداً وينعكس إيجابا على واقع المشافي العامة، علما أنه في السابق كان المريض من المنطقة الوسطى يضطر للسفر إما لحلب أو الساحل أو لدمشق، وبالتالي تم تخديمهم ضمن محافظاتهم.

مضيفاً: في دمشق يوجد مشفى الباسل التابع للصحة، ومشفى جراحة القلب التابع لوزارة التعليم العالي، وفي المنطقة الساحلية يوجد مشفى تشرين الجامعي في اللاذقية ومركز الباسل في طرطوس يقوم بعملية جراحة قلبية، إضافة إلى مشفى حلب الجامعي، مؤكداً أن الهدف هو تقديم جميع الخدمات الاستقصائية والعلاجية لمرضى جراحة القلب، وبالتالي تغطية البلاد بأكملها من هذه الخدمة والعلاجات.

كما لفت إلى التعميم على جميع المشافي بتقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية لحاملي بطاقة الشرف، علما أن هناك تعليمات تنفيذية صادرة حول هذا الموضوع من وزارة الدفاع وتم تعميمها على جميع مشافي الصحة والتعليم والدفاع.

على نحو متصل أكد مدير مشفى تشرين الجامعي لؤي نداف لـ«الوطن» أن العقد الخاص يتضمن تأمين مستلزمات جهاز القثطرة القلبية ومن المتوقع أن تكون مؤمنة خلال الربع الأول من العام الجاري بعد توقيع العقد.

المحافظة التي تشتهر برخص اللحوم فيها

كيلو لحم الخروف بالقنيطرة ٧٥٠٠ ليرة

| القنيطرة- خالد خالد

رصدت «الوطن» خلال جولة لها في أسواق خان أرنبة في مركز محافظة القنيطرة أن محال بيع اللحوم الحمراء إما مغلقة وإما غير متوافر فيها المادة، وهي ظاهرة غريبة تحدث لأول مرة في المحافظة التي اشتهرت بتربية الماشية والتي يصل عدد الثروة الحيوانية فيها لنحو ٢٠٠ ألف رأس، ناهيك من أن القنيطرة كانت حتى خلال الأزمة من أرخص المحافظات بالنسبة لأسعار اللحوم الحمراء بنسبة تصل لنحو ٣٥ بالمئة.

وللوقوف أكثر على الواقع استعرضت «الوطن» آراء بعض الباعة «الذين أكدوا أن أسعار الذبائح ارتفعت كثيراً من نهاية العام حتى تاريخه وبنسبة وصلت لأكثر من ٣٠٠ بالمئة لمبررات غير معروفة، إضافة إلى فقدان الذبائح في الأسواق وعند المربين الذين يمتهنون تسمين الخراف، ليؤكد أحدهم أنه اشترى ذبيحة وزنها ٣٠ كغ بسعر ١٥٠ ألف ليرة سورية، أي إن الكيلو القائم ٥٠٠٠ ليرة.

وأشار باعة اللحوم الحمراء إلى أن الذبيحة لا يبقى منها إلا النصف تقريباً ومن أجل أن تكون الكفة عادلة بينهم وبين المستهلك يجب ألا تقل تسعيرة لحمة الخروف عن ٩ آلاف ليرة والعجل بـ٨ آلاف، رغم قناعتهم أن الناس غير قادرين على الشراء بسبب الغلاء الفاحش وضعف القدرة الشرائية، لافتين إلى أنه يوجد ١٢ محلاً لبيع اللحوم الحمراء في خان أرنبة وجميعها تعمل بخسارة اليوم.

وطالب الباعة الجهات المعنية بإيجاد الحلول المناسبة من خلال القيام بإجراء دراسة على أرض الواقع لتحديد التكلفة الحقيقية للكيلو الواحد من اللحمة، إضافة إلى إحداث جمعية خاصة باللحامين في المحافظة لحمايتهم والدفاع عنهم عند الحاجة، والأهم تفعيل الرقابة على اللحوم وليس المقصود (الرقابة التموينية) وإنما الرقابة الصحية وذلك لوجود بعض الباعة الذين يبيعون كيلو اللحم بـ٥٥٠٠ وبسعر الخروف القائم (الواقف)، مشددين على ضرورة معرفة مصدر اللحم الذي يباع بهذا السعر وهو لحم جاهز وغير مختوم وغائب عن الرقابة وأغلب الظن أنه مثلج (مهرب)، وهذا الأمر يتطلب إلزام كل اللحامين بالذبح ضمن المسلخ البلدي وبإشراف الطبيب البيطري المشرف على المسلخ.

بدوره عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر أكد أنه وكمحافظة لا يمكن تحديد الأسعار لمادة اللحوم بسبب التذبذب في العرض والطلب، علماً أنه تم تكليف لجنة تحديد الأسعار لإعداد دراسة واقعية وعادلة لجميع أسعار اللحوم الحمراء وبشكل يتناسب مع دخل المواطن والبائع حيث لوحظ انخفاض جزئي بالنسبة إلى أكثر المواد، منوهاً بأن أسعار لحوم الغنم حالياً على أرض المحافظة حتى تاريخ التصريح للمادة ٧٥٠٠ ليرة وهو سعر مقبول قياساً مع أسعار الريف.

وأشار صقر إلى أن التسعيرة الحالية للحوم الحمراء ٤٨٠٠ ل.س غير منطقية ولم تعد تتناسب مع ارتفاع الأسعار التي طرأت على أسعار الذبائح وقد تم اللقاء مع باعة اللحوم على أرض المحافظة للنظر في التسعيرة المناسبة للباعة والمستهلك واللجنة المذكورة أعلاه تتابع تحديد الأسعار، علماً أن الجهات المعنية تقوم بمتابعة الأسواق ومنها محلات اللحوم الحمراء للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة والتأكد من وجود الختم الخاص للطبيب البيطري على كافة الذبائح .